# معهد الاقتصاد الإسلامي

## سلسلة أوراق عمل

محدودة الإصدار

## حوار حول تعريف

## علم الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز - معهد الاقتصاد الاسلامي
ص.ب: ٨٠٢١٤ - جدة ٢١٥٨٩- المملكة العربية السعودية - ت:٦٤٠٠٧٨٩ - ف:٦٤٠٣٤٥٨

# معهد الاقتصاد الإسلامي

معهد الاقتصاد الإسلامي مؤسسة علمية تسعى للإسهام بفاعلية في بناء فكر اقتصادي عالمي يحقق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، من خلال تهيئة مناخ بحثي وعلمي نشط تتكاتف فيه موارد المعهد لتحقيق مستوى علمي رصين وتكوين أجيال رائدة في الاقتصاد الإسلامي.

أقامت جامعة الملك عبدالعزيز أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي في عام 1396هـ شارك فيه عدد من وزراء المالية بالدول الإسلامية مع العلماء الشرعيين والاقتصاديين وكانت من توصيات هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات منها: إنشاء مركز بحثي في الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز. واستجابت الجامعة للتوصية في منتصف عام 1397هـ وأُنشيء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. ومنذ ذلك الحين أخذ المركز في تعزيز مكانته البحثية فتكونت له بنى بحثية قوية؛ كالمكتبة المتخصصة والمجلة المحكمة والسمعة العلمية الرصينة، وبعد 35 عاماً من البحث العلمي اتخذت الجامعة قراراً مهماً بتوسيع دائرة عمل المركز لتشمل قطاعي التعليم والتدريب فتم تحويل المركز إلى معهد في عام 1432هـ.

ومن إنجازات المعهد العلمية منذ 1431 هـ اصدار 32 كتاب ونشر أكثر من 80 بحثاً محكماً لباحثيه ، ونشر قرابة 40 بحثاً بمجلة المعهد ، وعرض باحثوه قرابة 80 ورقة علمية في مؤتمرات مختلفة حول العالم ، وعقد المعهد أكثر من ثلاثين لقاء علمياً بجدة ومدريد وباريس ، ونظم أكثر من 160 حواراً علمياً اسبوعي وشهري مباشر وعبر الفيديوكونفرانس. وأشرف وناقش باحثوه على 30 رسالة ومشروع بحثي في مستوى الماجستير ، كما قدم المعهد عدد من الدورات التدريبية في العلوم الاكتوارية والمصرفية والتمويل الإسلامي وفي دراسات الجدوى بلغت إحدى عشر دورة استفاد منها أكثر من 130 متدرب من الطلاب والمدراء التنفيذيون.

IEI/WP/2016/1
لا يسمح النقل أو الاقتباس إلاّ بإذن الكاتب

# حوار حول تعريف

# علم الاقتصاد الإسلامي

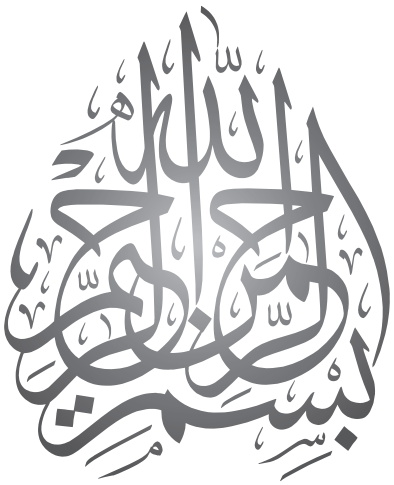
بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

تتميز هذه الورقة بعدة أمور في مضمونها وفي شكلها. فهي تعالج موضوعاً مازال تحت النقاش في كثير من المجالس العلمية للمتخصصين وغيرهم ، وهو ماذا نقصد بالاقتصاد الإسلامي؟ وما هو تعريفه العلمي ، إن كان هناك تعريف جامع مانع متفق عليه. وقد نوقش هذا الموضوع بطريقة تتميز بالتلقائية والتفاعل المباشر دون الاستعداد المسبق بورقة تطرح للنقاش. والطف ما تميز به هذا الحوار هو استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وهي الوتس آب what's up كمنصة للحوار.

ملتقى الاقتصاد الإسلامي، وهو منتدى علمي على «الواتس آب»، يضم ستين متخصصًا في مجال الشريعة والاقتصاد الإسلامي والتمويل والمحاسبة، وأربعين من طلبة الدراسات العليا في مجال الشريعة والاقتصاد الإسلامي من جامعات متعددة. أنشأه ويديره الأستاذ عبد القيوم الهندي المحاضر في قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد تأسس المنتدى في يوم الأحد ٥ ذو القعدة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٨/٣١م. ويشرُف المنتدى بعدد من كبار علماء الاقتصاد الإسلامي المعروفين والباحثين والخبراء في العالم العربي والإسلامي.

وقد بدأ الحوار بتساؤل: هل علم الاقتصاد الذي يدرَّس حاليًا هو رأسمالي أو مسيحي أو اشتراكي أم هو مجرد أدوات تحليلية لا يمكن ربطه بهوية مذهبية أو قيمية؟ وأتى الحوار على فكرة هل الاقتصاد الإسلامي نظام أم علم؟

إنّ من الفقرات الجميلة في هذا الحوار الفقرة التالية: (إذا سمحنا لأنفسنا بتوسيع دائرة مفهوم العلم ليشمل المذهب والنظام والسياسة والتحليل فإنه سيكون علم اقتصاد الإسلامي هو نفسه علم الاقتصاد ولكن مع مراعاة الجانب القيمي الإسلامي ..، أو هو نفسه علم الاقتصاد ولكن المتواصل مع الشريعة ..، وهو نفسه علم الاقتصاد الإسلامي المستقل الذي تتناغم فروعه مع بعضها لا أن تكون متناقضة ...).

شارك في هذا الحوار اثنا عشر متخصصاً في الاقتصاد أو الشريعة أو الاقتصاد الإسلامي يجمعهم التخصص الأخير والاهتمام به والحرص على مستقبله. ويغلب على المشاركين البعد الأكاديمي (أستاذ جامعي أو طالب دكتوراه) ويتميز بعضهم إضافة إلى ذلك الخبرة العملية والتطبيقية. يتكون الحوار من ٥١ مداخلة ، بدأت في صباح يوم الخميس الساعة ٧:٣٠ لتنتهي عند الساعة ١١:٣٠ ليلاً من يوم الجمعة المبارك ، وتحديدا في الفترة ٢٨-٢٩ صفر ١٤٣٧هـ الموافق ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٥م.

والمعهد إذا يقدم هذه الورقة«التلقائية» والتي كانت من مخرجات أحد وسائل التواصل الاجتماعي الحديث يرجو أن يكون مساهماً في استيعاب هذه الوسائل الجديدة ومشجعاً للقائمين عليها وتسخيرها لصالح العلم ومصلحة الباحثين في كل مكان.

الشكر لسعادة الدكتور عبدالباري مشعل على تحريره لنصوص الحوار وترتيبها وتوثيق زمنها وتفريغ بعض المشاركات الصوتية ، وأجزل الشكر له على إدارته للحوار في الملتقى وتعليقه على المداخلات وتوجيهه لتعميق الفائدة منه. والمعذرة من كل من شارك في هذا الحوار لاقتصار الورقة على الأسم الأول والأخير وحذف اللقب العلمي (دكتور ، أستاذ ، إلخ) كتابة ، مع حفظ المكانة العلمية لكل منهم ، وعذري أني أعدته مع ذكر الجهة التي ينتمي إليها كل مشارك في أخر هذه الورقة. وختاماً رأيت ألا يكون للورقة محرراً لطبيعتها ، حيث شارك الجميع في إعدادها بالمشاركة الفاعلة على أقل تقدير.

**عميد المعهد**

**د. عبدالله قربان تركستاني**

# المشاركون في الحوار

| | | |
|---|---|---|
| ١. | د. محمد محمد البلتاجي | رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي. |
| ٢. | د.عبدالله قربان تركستاني | أستاذ الاقتصاد المساعد – جامعة الملك عبدالعزيز. |
| ٣. | د.جريبة أحمد الحارثي | عميد كلية إدارة العلوم – جامعة طيبة بالمدينة المنورة. |
| ٤. | أ.د. كمال توفيق حطاب | أستاذ الاقتصاد الإسلامي – جامعة الكويت. |
| ٥. | د. أشراف محمد دوابة | مؤلف وباحث في الاقتصاد الإسلامي. |
| ٦. | أ.د. محمد أنس الزرقا | كبير الشرعيين في شورى للاستشارات الشرعية. |
| ٧. | د. عدنان جمعان الزهراني | محام ومستشار شرعي. جدة. |
| ٨. | أ.د. عبدالرحيم الساعاتي | معهد الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز. |
| ٩. | أ.د. محمد إبراهيم السقا | أستاذ الاقتصاد – جامعة الكويت. |
| ١٠. | د. عابد راجح العبدلي | أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية – جامعة أم القرى. |
| ١١. | د. بشر محمد موفق | مدير موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. |
| ١٢. | أ. عبدالقيوم عبدالعزيز الهندي | محاضر بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. |

* الأسماء مرتبة أبجديا بحسب لقب العائلة

# حوار حول تعريف

# علم الاقتصاد الإسلامي

بين ١٢ متخصصاً في مجموعة «وتس آب»
ملتقى الاقتصاد الإسلامي

# ملخص

تعالج هذه الورقة تعريف علم الاقتصاد الإسلامي بعد أربعين عاماً على نشأته ، وهو موضوع مهم يطرح في الساحة العلمية بين فترة وأخرى ما يساعد على ضبط الرؤية وتحديد الوجهة التي يسلكها هذا الحقل المعرفي الجديد. والجديد في هذه الورقة أنها نتيجة حوار "تلقائي" عبر وسيلة تواصل جديدة (الوتس آب) لإثنا عشر متخصصاً في أماكن شتى حول العالم. لخص أحد المشاركين في الحوار نتيجة الحوار في تعريف علم الاقتصاد الإسلامي كالتالي: "إذا سمحنا لأنفسنا بتوسيع دائرة مفهوم العلم ليشمل المذهب والنظام والسياسة والتحليل فإنه علم اقتصاد الإسلامي سيكون هو نفسه علم الاقتصاد ولكن مع مراعاة الجانب القيمي الإسلامي".

# Abstract

This paper re-examined the definition of Islamic Economics after 40 years since it is established. This is an important topic discussed from time to time for a good reason. It revises the new filed vision and the direction it is heading for. What is new in this paper is that it is a product of an “informal” discussion using new communication tool “what’s up” and among 12 scholars from different parts of the World. One of the particpants in the discussion summarized definition of Islamic Economics as follwos “if we are able to include the doctorine, system, policy and analysis in the definition of science, then Islamic Economics is the science of economics with consideration of Islamic values”.

# نص الحوار

# تعريف علم الاقتصاد الإسلامي

## يوم الخميس ١٢/١٠/٢٠١٥م

**عبدالباري مشعل**

٠٧:٣٣:٣٩: أبارك للدكتور أشرف كتابه الجديد (علم الاقتصاد الإسلامي...) وأدعوه مع الزملاء والأساتذة أعضاء الملتقى وأساتذتنا الاقتصاديين في مقدمتهم للمشاركة في النقاش حول هذه المسألة جزاهم الله خيرًا. علم الاقتصاد الإسلامي هل هو مجرد دعوى لا دليل عليها؟ في سياق كتاب الأخ الدكتور أشرف دوابة يرد هذان السؤالان:

١. هل علم الاقتصاد الذي يدرَّس حاليًا هو رأسمالي أو مسيحي أو اشتراكي أم هو مجرد أدوات تحليلية لا يمكن ربطه بهوية مذهبية أو قيمية؟

٢. بالمقارنة بتعريف علم اقتصاد الذي يدرَّس حاليًا هل يوجد علم اقتصاد إسلامي موازٍ له أم أن استعمال مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي هو مصطلح لا مضمون له ويستخدم مجازًا للتعبير عن النظام الاقتصادي الإسلامي؟

**أشراف دوابَّة**

٠٨:٠١:٠٧: الأخ العزيز الدكتور عبد الباري شكرًا لكم في رؤيتي المتواضعة إن الاقتصاد الإسلامي ينظر له كعلم ونظام وكل له تعريفه ومضمونه، وقد تناولته تفصيلا بالكتاب (علم الاقتصاد الإسلامي : مدخل ومنهج) مستفيدا من النظرية الاقتصادية الغربية وتراثنا الإسلامي الزاهر. والله تعالى أعلم.

**عبدالباري مشعل**

٠٩:١٧:٢٥: تفضل د.أشرف أتحفنا بتعريف علم الاقتصاد الإسلامي لنفتح النقاش في هذا الموضوع.

### عبدالباري مشعل

، ٠٩:٣٠:٣٦: طيب حاضر يا دكتور أشرف. ما الرأي فيمن يقول أن علم الاقتصاد الإسلامي خرافة، ودعوى بعض المتخصصين بعنونة بعض كتبهم بذلك هو مجرد عنوان دون مضمون؟

### محمد بلتاجي

٠٩:٣١:٠٢: في رأيي إن الاقتصاد الإسلامي هو منهج يتضمن كافة الأنظمة المالية التي تعمل وفق ضوابط فقه المعاملات وهي المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي والوقف والزكاة وأدوات الأسواق المالية ومنها الصكوك، وهذا مقترح للنقاش كما قال أخي العزيز د عبد الباري مشعل.

### محمد السقا

٠٩:٣٤:٤٠: الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى واقع يُطبق فيه ومن ثمَّ تُطَوَّر مستهدفاتُه وسياساته في هذا الواقع. هذا الواقع غير موجود حاليًا حتى نقول: إن الاقتصاد الإسلامي (أو النظرية الاقتصادية الإسلامية) له تطبيقات خارج نطاق التمويل الاسلامي الذي هو التطبيق الوحيد للاقتصاد الإسلامي في الوقت الحالي.

### عبدالباري مشعل

٠٩:٣٥:٠٩: نعم هذا موضوع للنقاش أخي العزيز د.بلتاجي وقد حددت ذلك في سؤالين لا أعتقد أن إجابتهما موجودة في كتاب.

٠٩:٣٦:١٥: أرجو [من] سعادة د. محمد السقا أن نسمع رأيك في الإجابة على الأسئلة.

### محمد السقا

٠٩:٣٧:١٧: مثال: كيف سيتعامل صانع السياسة الاقتصادية مع مشكلة البطالة، التضخم، تراجع النمو...إلخ في اقتصاد إسلامي؟

## عبدالباري مشعل

١٠:٢٣:٠٣: شكرًا د. محمد السقا بانتظار عودتك وإجابتك. ونأمل من أستاذنا سعادة الدكتور محمد أنس الزرقا أن يتحفنا بمداخلته وتحليله في هذا الموضوع الذي هو محل اهتمامه كما أعلم.

والحقيقة إن السياسة الاقتصادية يجب أن تستند إلى فروض ومفاهيم النظرية الاقتصادية ومن إجابتك د. محمد السقا إن شاء الله سنصل إلى جانب من الإجابة على السؤال:

هل يوجد علم اقتصاد إسلامي أو نظرية اقتصادية إسلامية أم أننا نستند إلى علم الاقتصاد أو النظرية الاقتصادية التي ندرسها في الجامعات بصفة عامة؟

والكتب التي يكون عنوانها "علم الاقتصاد الإسلامي" أو "النظرية الاقتصادية الإسلامية" يُفترض أن تجيب تفصيلًا عن هذه الإشكالية، لأن كثيرًا من هذه الكتب تتضمن معلومات محلُّها النظام الاقتصادي الإسلامي، والقيم الموجِّهة للسلوكيَّات والتصرفات الاقتصادية، وتعود في الجملة إلى علم الفقه أو علم الحلال والحرام.

التقينا منذ أسابيع بأستاذ اقتصاد إسلامي قد حسم الجدل وأغلق أبواب النقاش وقال: علم الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات. إذا كان الأمر كذلك؛ ما الحاجة إلى أقسام الاقتصاد الإسلامي أو كلياته ما دام قسم الفقه يستوعبها! هل ننتظر من طلاب هذه الأقسام أن يصبحوا فقهاء أم اقتصاديين؟

يخلط البعض بين التطبيقات أو التصرفات الاقتصادية (مثل: البنوك الإسلامية وصناديق الاستثمار والصكوك والتأمين الإسلامي والأوقاف الإسلامية وبيوت الزكاة والصدقات) التي يحكمها قيمًيًا وأخلاقيًا القانون أو فقه الحلال والحرام، وبين التحليل الاقتصادي لتلك التصرفات من حيث تفسير واقعِها والتنبؤ بما ستؤول إليه في ظل العوامل والمتغيرات الاقتصادية المحيطة بالتصرف أو التطبيق الاقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي، ومن ثمَّ ما هي السياسات الاقتصادية الناجحة لتعزيز النتائج الاقتصادية الإيجابية لتلك التصرفات؟

## محمد أنس الزرقا

١١:٢٦:١٨: علم الاقتصاد الاسلامي (ق ا) له مصدران: الشريعة (والعقيدة) الإسلامية، والمعرفة الإنسانية المتراكمة فيما يسمى اليوم علم الاقتصاد. والذي يعنى بوصف الواقع المعيشي والسنن التي تحكمه.

١١:٣٧:٤١: الشريعة تعطينا الأهداف والأحكام الواجب مراعاتها في التصرفات وتبين أيضا أجناس الوسائل التي تقبلها لتحقيق الأهداف. علم الاقتصاد المتراكم إنسانيا يصف الواقع وسننه التي تبين لنا ماذا يحصل لو فعلنا كذا وكذا وكذا فكيف لنا الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافنا. السياسة الاقتصادية تستمد الأهداف والقيم من الشريعة وكذلك (الترجيحات/الأوزان). أما الوسائل فمن علم الاقتصاد.

## عبدالرحيم الساعاتي

١١:٢٦:٣٣: دكتور عبدالباري مشعل لن تجد إجابة على سؤالك إلا عند من لديه معرفة بفرع من الفلسفة يسمى أبستمولوجي، أي فلسفة أو نظرية العلم، وهو من العلوم الباطنة في الاقتصاد، وهو يتعلق بمنهجية وليس بمنهج علم الاقتصاد، وفيه تتم التفرقة بين المذهب، وهو الذي يعتمد على قيم واعتقادات غيبية، وبين النظام، وهو الذي يُترجم إلى نظم وقوانين ومؤسسات يضعها المجتمع لتحقيق أهدافه الكلية وإلى علم وهو الذي يقوم بوضع الأُطر النظرية للسلوك الاقتصادي، وهو الذي يجسد القيم التي يؤمن بها الفرد في المجتمع، كل علم يجب أن يُبنى على منهجية، وعلم الاقتصاد وخاصة المدرسة النيوكلاسيكية وحتى الكنزية تتجاهل ولا تتحدث عن القيم العلمية أو البرديمز الذي بني عليها تنظيرها، ونحن حينما بنينا الأُطر النظرية لعلم الاقتصاد الاسلامي بنيناها على القيم العلمية أو البرديمز الغربية على الرغم من تناقضها مع القيم الإسلامية، لذلك لم توجد لدينا أصالة في تنظيرنا للاقتصاد الإسلامي.

١١:٤٨:١١: تستخدم كلمة اقتصاد وقد يقصد بها المذهب أو النظام أو علم الاقتصاد أو السياسة الاقتصادية وتستخدم أحيانا لتعني النظام، والآخر يفهم على أنه العلم لذلك يجب تحديد المقصود من المصطلح قبل الدخول في نقاش.

## محمد أنس الزرقا

١١:٥٢:١٥: القول بأن (ق ا) هو فقه المعاملات خطأ فقهًا واقتصادًا؛ فقهًا، لأن في الشريعة جوانب ليست من فقه المعاملات، لكنها تدخل وتؤثر بوضوح في التنظير وفي السلوك الاقتصادي (مثال الإيمان بالآخرة، والعقيدة عمومًا ليست من فقه المعاملات، وأثرها في السلوك مهم جدًا، وكذلك الحسد والتكاثر).

١١:٥٨:٠١: وهو خطأ اقتصادًا إذ لايمكن لمن لا يعرف الاقتصاد الوضعي الذي هو تراث إنساني شارك فيه مسلمون وغيرهم وملاحدة ولا دينيين يعرفون ظواهر في الحياة الدنيا تلزم لتحقيق مناط كثير من الأحكام الشرعية الاقتصادية.

١٢:٢٧:٤٨: من يرغب مزيدا عن صلة الاقتصاد الاسلامي بالفقه وبالاقتصاد الوضعي وتعريفهما مع امثلة فقهية واقتصادية فلينظر ورقتي في الرابط التالي: https://goo.gl/ThsnFn. ؛ رابط آخر للبحث نفسه الذي ارسلته قبل قليل http://bit.ly/1NIKvGl.

## عبدالرحيم الساعاتي

١١:٥٤:٣٣: تشكل الشريعة أو الفقه مصدرًا لإصدار الأحكام حول السلوك الاقتصادي لذلك يكون فقه المعاملات هو الأساس لوضع السياسات الاقتصادية التي تمنع المحرم وتفرض الواجب، ولكن الشريعة تضع ما يجب أن يكون عليه السلوك، وهذا لا يدخل في علم الاقتصاد والذي يختص بما هو كائن فقط عند المدرسة النيوكلاسيكية. لذلك من يصنفون الفقه بأنه من علم الاقتصاد الإسلامي فحسب هذه المصطلحات لا يكونوا محقين.

## جريبة الحارثي

١٢:٣٤:٥١: أود المشاركة في النقاش حول الاقتصاد الإسلامي بالنقاط الآتية:

١. العلوم الإنسانية مثل الاقتصاد على سبيل المثال، تختلف عن العلوم الطبيعية، مثل الرياضيات والكيمياء على سبيل المثال. فالعلوم الإنسانية فيها جوانب يستند إلى قيم ومعتقدات وشرائع، وهذه تختلف من مجتمع إلى آخر، حسب قيم ومعتقدات وشرائع التي يعتنقها كل مجتمع، ومن ذلك تحريم الربا، والمنتجات المحرمة...الخ. وفيها جوانب مشتركة بين كل المجتمعات، مثل التحليلات الاقتصادية واستخدام أساليب كمية مقبولة لدى الجميع، وهنا التشابه العلوم الطبيعية. ويمكن الاستفادة من التراث الإنساني في هذا المجال بالنسبة الاقتصاد الإسلامي، كما استفاد عمر رضي الله عنه من نظام الدواوين الذي كان يطبق لدى الروم.

٢. هل يصح القول بأن الاقتصاد الإسلامي علماً ونظاماً هو وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة في مجال المحافظة على المال، وخدمة بقية المقاصد بطريقة أو بأخرى؟

٣. رغم العلاقة القوية مع فقه المعاملات المالية، فإن الاقتصاد له أسسه ومبادؤه وأساليبه التي تميزه عن فقه المعاملات، إذ ليس من شأن الفقيه التحليل ودراسة الآثار الاقتصادية للسلوك وللسياسات الاقتصادية المتبعة. والله أعلم .

١٢:٤٠:٢٠: هذا هو الأصل، وإلا فقد يوجد فقهاء لديه نفَسٌ اقتصادي، واقتصاديون لهم اطلاع فقهي.

### كمال حطاب

١٣:١٢:٤٣: أنتم تضيعون وقتكم... كلمات ثلاث ، قالها لي استاذ كبير في جامعة أم القرى (محمد قطب يرحمه الله) حين نظر إلي وإلى رسالتي التي كنت فرحا بها ، وقد حصلت للتو على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى عام ١٩٩٠م.

كذبت أذناي ما سمعت وبادلته بابتسامة ومجاملة، فلا شك أن ما سمعته منه ربما تكون له معان أخرى لم أفهمها في ذلك الوقت، غير أنني وبعد سنوات من هذا الموقف قرأت في كتابه " واقعنا المعاصر" (الذي نشر عام ١٩٨٦م) ما فسر تلك العبارة .. فهو يرى أن الباحثين والدارسين للاقتصاد الإسلامي يضيعون وقتهم نظرا لعدم وجود حكومات تتبنى أو تطبق سياسات الاقتصاد الإسلامي .. وإذا وجدت هذه الحكومات في أي وقت من الأوقات فسوف تكون المشكلات مختلفة ، وبالتالي فهي تتطلب دراسات جديدة ..

لقد قلت في نفسي في ذلك الوقت إن هذا الكلام ليس دقيقا .. فإعداد جيل من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي سوف يؤدي إلى التأثير على صانعي القرار .. ومن ثم التغيير المتدرج في السياسات الاقتصادية والتطهير المستمر لإدارات الدول الإسلامية من الفساد الإداري والمالي والاقتصادي .

غير أن الواقع أثبت أن نظرتي لم تكن دقيقة وأن الشيخ محمد قطب رحمه الله كان بعيد النظر .. ثاقب الفكر .. فها هو الاقتصاد الإسلامي يغرق في التنظير والترف الفكري أو الجدالات الفقهية الاقتصادية .. ولم يستطع اقتصادي إسلامي واحد أن يتبوأ منصبا وزاريا يطبق من خلاله سياسات الاقتصاد الإسلامي.. وحتى الذين حصلوا على جوائز عالمية ، بقيت كتاباتهم وبحوثهم العلمية القيمة حبيسة الأرفف والمواقع الإلكترونية.. وحتى الحكومات التي رفعت شعار الأسلمة وتطبيق الإسلام لم تستطع التخلص من شروط صندوق النقد والبنك الدوليين .. وبالتالي استعانت بوزراء ومسؤولين يؤمنون بالاقتصاد الغربي ويطبقون تعاليمه المادية ولا يعترفون بأي اقتصاد لا يعترف بسعر الفائدة . هذا جزء من مقال كتبته قبل سنتين ، وسوف أضعه كاملا على موقعي قريبا بإذن الله.

## عبدالرحيم الساعاتي

١٠:١٠:١٤: تعلّمنا الاقتصاد في الغرب وتخرجنا بفكر مدرسة واحدة وهي النيوكلاسيكية وهو الفكر الغالب (mainstream economics) وقد أوهمنا أننا فهمنا الاقتصاد وهو الذي نعلمه طلبتنا، ونجادل بأنه هو علم الاقتصاد، ولكن وبعد خروجي من عباءة هذه المدرسة وجدت علماء الاقتصاد والذين فازوا بجائزة نوبل يؤكّدون بأن هناك إخفاقًا معرفيًا في تنظير هذه المدرسة، الاقتصاد علم إنساني سلوكي، محل هذا العلم السلوك البشري الذي تحركه القيم الإخلاقية والدينية، الإنسان له إرادة حرَّه فلا يحكم سلوكه قوانين طبيعية، ولديه قصور معرفي (cognitive biased) ومحدودية في الرشد (bounded rationality)، لذلك هناك اقتصاد أخلاقي واقتصاد أسلامي، هناك مدارس وفكر اقتصادي جديد نشطت بعد إخفاق المدرسة النيوكلاسيكية في معرفة أسباب وطرق علاج والتنبوء بالأزمات الاقتصادية. إخوتي طلبة العلم اخرجوا من عباءة المدرسة النيوكلاسيكية ولا تهدروا كثيرًا من أوقاتكم فيها، هناك سعة في المعرفة لتتعرفوا على العلوم التي تنظر لكيفية إدارة الفرد والمجتمع لموارده الاقتصادية وتحقيق أهدافه الكلية.

## عبدالباري مشعل

١٤:٣٨:٢٢: النقاش السابق ثري للغاية وأشكر الأساتذة جميعًا على مداخلاتهم الثرية. ويبدو أن الموضوع الحيّ حيٌ لدرجة أنه شجع بعض العديد من الزملاء للمشاركة. ولكن ما زلت عالقًا في فهم نسبة لا بأس بها مما قاله الأساتذة فهل رفع مستوى التعقيد والتركيب والغموض في الإجابة هو من طبيعة الاقتصاد أم من طبيعة الاقتصاديين؟ وهل نحن ملزمون بهذه اللغة التي تميل إلى الغموض أكثر من ميلها إلى اليسر والبساطة.

لقد عاهدت نفسي منذ بدأت التحدث إلى الناس كتابة أو خطابًا ألا أقول إلا ما أفهمه، ومن باب أولى ألا أتداخل في مناقشته، لذا أعدكم أن أقرأ ما قيل حتى أتأهل للتداخل بشأنه كما سأقرأ ورقة أستاذنا د. الزرقا لأعود لكم بما فهمت. أؤيد جانبا من هموم الأستاذ الحبيب د. كمال حطاب وتوضيحات الأستاذ الحبيب د. الساعاتي على الأقل الجزء الذي فهمته. ولكني كما وعدتكم سأحاول فهم الباقي.

١٥:١٣:١٩: نسيت أن أنوه بمداخلة الدكتور جريبة الحارثي الجميلة. ولعل في فقرته الثانية شقَّق الإجابة بين النظام والعلم فجعل العلم تحليلات..إلخ. والنظام قيم ومعتقدات وشرائع.

## عبدالباري مشعل

مقتطفات من الورقة العلمية لأستاذنا د.الزرقا "ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي: ورقة موقف"، قدمت إلى المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي، ٢٤-٢٧ ربيع الآخر ١٤٢٩-١-٤ نيسان ٢٠٠٨م: ملاحظة: هذه الفقرات مقتبسة بنصها وأرقام فقراتها من الورقة الأصلية.

http://www.kau.edu.sa/Files/121/Researches/56896_27213.pdf

**٣- مفاهيم تمهيدية وتعريفات**

علم الاقتصاد: هو علم اجتماعي يدرس واقع الحياة المعيشية والسنن (أسباب – نتائج) التي تسود فيها. وبخاصة فيما يتصل بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها.

والنظام الاقتصادي هو مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية.

ويمكن تقسيم علم الاقتصاد إلى أقسام بحسب الموضوع المدروس كالمالية العامة والتجارة الدولية، لكنني أفضل من الناحية المنهجية ملاحظة ثلاثة مكونات فيه:

أ/ التحليل الاقتصادي المعني أساساً بوصف الواقع واكتشاف السبنن المطردة فيه، كماهي. وهذا هو الجانب الوضعي positive أو الوصفي في العلم .

ب/ النظم الاقتصادية المقارنة، وهي دراسة تعنى بمقارنة النظم المختلفة من حيث النظرة العامة إلى الحياة، والأهداف والوسائل والسياسات التي ترتضيها لتحقيق أهدافها، ونتائج ما سبق في الحياة المعيشية.

ج/ السياسات الاقتصادية، وتعنى بدراسة التدابير الممكنة للانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع آخر أقرب إلى غايات المجتمع الاقتصادية.

ويتفق حذاق الاقتصاديين على أن تفضيل سياسة على أخرى لتحقيق هدف معين، لا يمكن أن يبنى على التحليل الاقتصادي وحده أبداً، بل لابد له أن يعتمد أيضاً على قيم وتفضيلات أخلاقية تستورد من خارج علم الاقتصاد. و المسلم يستمدها طبعا من الشريعة .

ومع أن السياسات الاقتصادية هي وسائل لتحقيق الأهداف ، فإن النظم الاقتصادية المعاصرة أكثر اختلافاً فيما ترتضيه من سياسات، وأكثر تقارباً فيما تبتغيه من أهداف.

**٣ / ٤ فقه المعاملات**

الفكرة الشائعة وبخاصة بين الفقهاء المعاصرين بأن الاقتصاد الإسلامي هو في الواقع ، أو يمكن اعتباره فرعاً من فقه المعاملات. والصواب أنه حتى في موضوع واحد يظهر في الفقه وفي الاقتصاد كموضوع الاحتكار، فإن مهمة الفقه الأولى كما تشهد كتبه هي اكتشاف الأحكام القيمية ذات العلاقة (الحلال والحرام والمقاصد الشرعية) بينما مهمة الاقتصاد الأولى كما تشهد كتبه ايضا هي دراسة الواقع والسنن السائدة فيه مثل: كيف ينشأ، وما آثاره). فالمهمتان متكاملتان وليستا متماثلتين. والمتطلبات التعليمية لهما مختلفة جداً.

**٥ / ٤ الاستهلاك**

استشارني طالب في موضوع رسالة على الاستهلاك من وجهة إسلامية. وفي الشريعة كما هو معلوم كثير من الأحكام والقيم المتصلة بالاستهلاك، فأوصيته أن يضيف فصلاً أو أكثر عن واقع الاستهلاك عموماً أو فيما يخص جنساً من السلع في بلده. فاعترض بأنه لا يحسب ذلك مفيداً بل لا يراه مرغوباً، لأن كثيراً من جوانب السلوك الفعلي للناس غير منضبط بأحكام الشريعة.

الواقع منحرف أو ملوث فلماذا ندرسه؟

الجواب باختصار: إن من أهم مقاصد الاقتصاد الإسلامي إصلاح الواقع وتغييره ليصبح أقرب إلى الشريعة، فكيف تصلح واقعاً لا تعرفه؟

٤/٦ الخراج

قرأت بحثا عن الخراج يوضح أحكام خراج (الوظيفة) الذي قرره سيدنا عمر اجتهاداً، وكان مورداً أساسياً لبيت المال في الدولة الإسلامية قروناً كثيرة. ويدعو الباحث إلى إحيائه وتطبيقه.

وجه القصور المنهجي هو تجاهل أسئلة مهمة وملحة في هذا الشأن يثيرها اختلاف الواقع الاقتصادي المعاصر عن الماضي، منها تضاؤل الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تضاؤلاً محسوساً مقارناً بقطاعي الصناعة والخدمات. مما يعني أن أي توظيفات مبنية على الخراج بمعدلات غير باهظة لن تفي باحتياجات بيت المال المعاصر، مما يقتضي استحداث توظيفات (ضرائب) لم يكن لها نظير سابق في الفقه، ويراها أكثر الفقهاء ممنوعة إلا لصد عدو مداهم أو نحو ذلك ، وليس لتقديم خدمات عامة يتوقعها الناس اليوم من دولهم.

**٥- لماذا الاقتصاد الإسلامي؟ هل إقامته رفاهة فكرية أم عزيمة شرعية ؟**

القاعدة الفقهية والمنطقية تقول إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

تحريم الربا مثلا واجب، لا يمكن تنفيذه في الواقع المعاصر لمن لا يعرف الأسباب والنتائج والبدائل الممكنة التي يدل عليها اقتصاد النقود والمصارف والتمويل الدولي. وتحريم الاحتكار واجب، لو أراد وزير تجارة تطبيقه لاحتاج بالإضافة لى معرفة أحكامه الفقهية إلى معرفة مواطن وقوعه في الأسواق المعاصرة، وصوره المختلفة وأسباب نشوئه في كل منها وعقبات إزالته وبدائله الممكنة. وهي أمور يدرسها الاقتصاديون.

والفقر الواسع الانتشار يخل إخلالاً كبيراً بهدف تحقيق القوة الاقتصادية، والاستغناء عن معونة الآخرين واستقلال القرار، ومعالجة ذلك الفقر تتطلب تنمية اقتصادية يفصل وسائلها وكيفيتها علم الاقتصاد. هذه أمثلة ثلاثة لواجبات شرعية اقتصادية لا يمكن تحقيقها اليوم لغير متخصص في علم الاقتصاد ذي دراية جيدة بالأحكام الشرعية ذات العلاقة، أي متخصص في الاقتصاد الإسلامي.

وثمة حاجة من نوع آخر للاقتصاد الإسلامي، تظهرها الدعوى بأن علم الاقتصاد الحديث يؤكد أن الحياة الاقتصادية المعاصرة والكفاءة في استخدام الموارد لا تستغني عن الفائدة على القروض، وأن تحريم الربا الذي يشمل الفائدة بلا ريب، يتعارض مع تلك الدعوى. إن هذه الشبهة التي تدعي التعارض بين الأمر القرآني الصريح وما يقرره علم الاقتصاد لا يمكن أن يمحصها إلا متخصصون في الاقتصاد، ذوي معرفة جيدة بالأحكام الشرعية ذات الصلة، مثلما أن رد شبهات الفلاسفة في العصور الإسلامية الوسطى نهض به علماء متمكنون من العلوم الإسلامية ومن الفلسفة. و قد حصل نظيره بفضل الله خلال السنوات الثلاثين الماضية،في علم الاقتصاد الإسلامي.

ثم هناك الاستفادة من علم الاقتصاد لفهم حكمة كثير من الأحكام كما يظهر في عدد من أمثلة هذا البحث، مما يسهل تطبيقها الصحيح في ظل ظروف مختلفة اختلافا كبيرا عن عهد الرسالة.

### ٦- ما تعريف الاقتصاد الإسلامي

أ - ثمة اتجاهان، أولهما يعرّف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يدرس الحياة المعيشية لمجتمع يتبع الشريعة الإسلامية، فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى.

ب - والثاني يعرفه بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية، فيشمل في نطاقه جميع البشر مسلمين وغيرهم، في سلوكهم الاقتصادي ومؤسساتهم وسياساتهم، حتى ما كان من ذلك مخالفاً للشريعة. باختصار: علم الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة الإسلامية.

ج- والذي أختاره بلا تردد هو التعريف الثاني، لأسباب أهمها: انسجامه مع عالمية الإسلام، دعوة ونظاماً، ومع الأمر القرآني بالاعتبار بقصص الآخرين. كيف تحسن دعوة الآخرين إن كنت لا تدرس واقعهم، وكيف تستخلص العبر مما لا تدرس؟

د- بعض نتائج تبني التعريف الثاني: لابد أن نتعلم ونمحص كل المعارف الإنسانية المتراكمة في مجال الاقتصاد، بمختف مذاهبها ومدارسها وفروعها، بحيث نتمكن من وضعها في موقعها الصحيح من إطار الشريعة.

لابد أن نحدد بدقة المقصود "بوضعها في إطار الشريعة" أو تحقيق "التواصل بين علم الاقتصاد والشريعة".

### ٨- كيف نضع علم الاقتصاد في إطار الشريعة الإسلامية؟

أو كيف نحقق "أسلمة" علم الاقتصاد؟ والتواصل بينه وبين الشريعة؟

إن ذلك يتحقق عندما نجتهد في:

٨/ أ اكتشاف الروابط بين كل قضية يبحثها الاقتصاد التقليدي مع كل عنصر ذي علاقة بها من عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي. وسوف تظهر حينئذ درجة أهمية كل قضية في ميزان الشريعة وضوء الواقع الاقتصادي .

وعناصر النظام كما سلف في الفقرة ٣: الأهداف، والقواعد (وتشمل الأحكام الشرعية) والمؤسسات.

٨- ب كتشاف الروابط بين كل عنصر من عناصر النظام، مع ما يتصل به من تحليل اقتصادي ووقائع وسياسات أو تجارب إنسانية تلقي الضوء على وسائل تحقيق ذلك العنصر، والعقبات والنتائج والمآلات المنتظرة منه في الحياة الاقتصادية.

وحينئذ تتضح السياسات المناسبة لإقامة ذلك العنصر في مجتمع وزمان معين.

٨/٢ تحريم الربا على القروض:

هذه قضية شرعية اشتهرت بدعوى تعارضها مع ما يؤكده علم الاقتصاد. (انظر المثال ١/٤ آنفاً). أبين الآن كيفية النظر إليها اقتصادياً، أو شرحها لاقتصادي تقليدي لا يعرف الشريعة.

إن تحريم الربا على القروض يعني فنياً فرض سقف على معدل الفائدة على القروض يساوي الصفر . وحيث لا يوجد إلا (قرض حسن) فلن يكون هناك حافز تجاري لتقديم قرض، بل ستكون الحوافز الدينية والإنسانية هي الدافع لعرض القروض، بينما يتوقع ان يكون مقدار الطلب كبيراً جداً. ولابد حينئذٍ من تخصيص القروض بين طالبيها الكثيرين بآلية غير سعرية (صفات المتلقي وشدة حاجته... إلخ) ، كما هو الشأن في جميع حالات التسعير عند سقفٍ سعري يقل عن سعر السوق التوازني.

سوف يتساءل الاقتصادي أيضاً عن مدى توافر صيغ تجارية ( تبتغي الربح) لعرض الأرصدة المالية للاستثمار ، وللطلب عليها . ويدل استقراء الفقه على وجود صيغ عديدة من أهمها: المشاركات بأنواعها (المضاربة، والمشاركة بحصة من الربح او من الناتج بصورهما المتعددة)، والمبايعات المؤجل أحد بدليها (كالبيع بثمن مؤجل، والسلم حيث يعجل الثمن وتؤجل السلعة المحددة الأوصاف).

ويبرز عندئذٍ سؤال اقتصادي جديد: هل سيتولد من هذه الصيغ التجارية مؤشرات سعرية تسمح بتخصيص الأرصدة المعدة للاستثمار من خلال تفاعل العرض والطلب على هذه الأرصدة؟ أم لابد من آلية تخصيص غير سعرية عن طريق سلطة مركزية، كما ظن بعض الاقتصاديين المسلمين أول الأمر؟

الجواب الذي دلت عليه بالتدريج البحوث والتطبيقات خلال ربع القرن الماضي تقريباً، هو وجود آلية سعرية لتخصيص الأرصدة، ترتبط في جميع صورها المباحة شرعاً بنشاطات اقتصادية حقيقية (إنتاج سلع وخدمات، ومنها المبايعات، واستثمار حقيقي، ومنه المشاركات). وتتولد حينئذٍ معدلات أرباح، وكذلك فروق بين أسعار السلع الحاضرة والمباعة لأجل، وجميعها مؤشرات سعرية لكلفة الأرصدة المعدة لتمويل النشاطات الحقيقية الربحية على اختلاف درجات المخاطرة فيها. وسوف يحصل المدخرون على عوائد بحسب النشاطات التي ساهموا في تمويلها .

**١٠- توصيات**

لا يكتمل علم الاقتصاد الإسلامي تنظيراً في البحث والتدريس، ولا تطبيقاً في أرض الواقع بالسياسات المناسبة، إلا بعون الله سبحانه ثم بالاعتماد على من يتقنون علم الاقتصاد بالإضافة إلى الشريعة والفقه ومعرفة الواقع الاقتصادي. وإلى أن يظهر عدد كافٍ من مثل هؤلاء، لا مفر من الاعتماد على أمثل المتوافر، وهو المتقن لأحد العلمين فقط مع معرفة جيدة بالآخر، ومع التواصل والمشورة مع من يتقنون العلم الآخر.

والحاجة ليست للأعداد الكثيرة، بل للنوعيات المتميزة. ويمكن لمن لا يتقن أحد العلمين فقط أن يساهم في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي تنظيراً أو تطبيقاً، ولو كان غير مسلم، بحسن اختياره للموضوع وتحديد منطلقاته وافتراضاته الأساسية بمشورة من يتقن العلم الآخر.

هذا ما يسر الله بيانه، أدعوه أن يجعله نافعاً. ١٥ من الورقة العلمية لأستاذنا الدكتور الزرقا.

## عبدالباري مشعل

### تعليق على الورقة العلمية لأستاذنا الدكتور الزرقا:

١٧:٤٧:٣٦: بحث مفيد مباشر ومختصر لم يتجاوز ١٦ صفحة، يتضمن وجهة نظر أستاذنا الرائد، وأتاح لي تحديث معلوماتي عن وجهة نظره. لا غنى لباحث الدراسات العليا عن قراءته وتلقيه والتوقف بعمق عند كل سطر فيه كما يتلقى علوم الشريعة، فهو وسيلة ذات قيمة عالية جدًا لتصحيح الانحرافات في البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي أو في منهجية الدراسة الأكاديمية في بعض أقسام الاقتصاد الإسلامي ومنها القسم الذي نقلت رأي أستاذه بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات ويريد أن يلزم الآخرين برأيه على أساس

أن القضية محسومة. علمًا بأنني عندما كنت في الدراسات العليا قد قال أحدهم مثل هذا الكلام بحضرة أساتذتنا الاقتصاديين وطلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام.

٢٠:٠٩:٥٦: وبعد الاطلاع على بحث أستاذنا د.الزرقا لاحظت الآتي:

من الواضح أن هناك اتفاقًا على وجود نظام وعلم وسياسة اقتصادية وكل مصطلح متميز عن الآخر وقد أورد أستاذنا الدكتور الزرقا ذلك في بداية بحثه، ومع أن العلم يقتصر أساسًا على التحليل الاقتصادي –على الأقل في التعريف المتداول- إلا أن أستاذنا أراد أن يقول: إن العلم يتكون من التحليل الاقتصادي والنظام والسياسة.

التحليل الاقتصادي -في نظري -أداة حيادية، والجانب القيمي والديني يجد مكانه على مستوى النظام والسياسة الاقتصادية. ولذا فإن أستاذنا عرف علم الاقتصاد الإسلامي في نهاية بحثة بأنه: "علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة"، ومن الواضح أن التواصل مع الشريعة يتم على مستوى النظام والسياسة الاقتصادية. هذا فهمي التحليلي الملخص لورقة أستاذنا الدكتور الزرقا. أتفق معه في التوصيف والنتائج تمامًا لكن لا أجد نفسي ملزمًا بالقول: إن مكونات العلم تحليل ونظام وسياسة اقتصادية، لأن الصِلة بين العلم والنظام والسياسة تتحقق دون التعسف بتوسيع دائرة مصطلح العلم على النحو الوارد في الورقة.

من الجميل التعريف الذي ختم به أستاذنا الزرقاء حيث قال هو علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة، ولم يقل هو علم الفقه المتواصل مع الاقتصاد، وبين العبارتين فرق جوهري إيجابي يعني باختصار أن علم الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد وليس شيئًا آخر. وهذا تنبيه لأقسام الاقتصاد الإسلامي التي أرادت أن تتزين باسم الاقتصاد بينما هي في الحقيقة أقسام لفقه المعاملات أو الشريعة الإسلامية.

### عبدالرحيم الساعاتي

٢٣:٠٢:١٧: دعوني أفصل في مكونات علم الاقتصاد وأطبقه على الاقتصاد الإسلامي. يأتي أولا المذهب وهي مجموعة القيم التي يؤمن المجتمع وهذا مصدرها سماوي كما في الإسلام أو بشري كما في الرأسمالية والاشتراكية. مجموعة القيم تؤثر في السلوك الاقتصادي ومنها تشتق قيم السلوك الاقتصادي الرشيد. تحليل السلوك المتأثر بقيم المجتمع هو موضوع علم الاقتصاد الرأسمالي أو الإسلامي وهنا يُدرس السلوك كما هو لا كما بجب أن يكون. ويأتي النظام الاقتصادي ليضع النظم والمؤسسات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع، فالتكافل من أهداف المجتمع المسلم والزكاة والأوقاف من مؤسسات النظام الإسلامي ورفع الظلم هدف وتحريم الربا مؤسسة لتحقيقه. ثم تأتي السياسة الاقتصادية لتوجه السلوك لتحقيق أهداف المجتمع. فالفقر وسوء توزيع

الدخل ظواهر غير مرغوبة بناء على قيم المجتمع المسلم، علم الاقتصاد الإسلامي يوصي بالسياسات الاقتصادية التي تعالج هذه الظواهر، الزكاة والوقف والانفاق الخيري توجه من قبل السلطات الاقتصادية لتحقيق هدف تخفيف الفقر أو سوء توزيع الدخل. المذهب الاقتصادي والتحليل الاقتصادي والنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية جزء من الاقتصاد وكان يعرف بالاقتصاد السياسي، ثم قام النيوكلاسيك بفصل التحليل عن بقية الاقتصاد وألحقوه بالعلوم الطبيعية ليكسبوا بعض الاحترام، ولكن تسببو في الفشل المعرفي في الاقتصاد.

# تعريف علم الاقتصاد الإسلامي

## يوم الجمعة ٢٠١٥/١١/١٢م

### محمد السقا

٠١:٤٤:٤٩: محاولات تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه علم مستقل تمامًا في مجال العلوم الاحتماعية لن تكون محاولة موفقة. بالطبع نحن نعي أن التطور الاساسي في مجال العلوم الاقتصادية تم في غياب المسلمين عن الساحة، وفي بيئات غير إسلامية. وهذ بحد ذاته تراث إنساني معرفي لا يمكن أن نرفضه من منطلق أنه طور على يد علماء غير مسلمين أو في بيئة غير إسلامية. ولم نؤمر نحن المسلمين بذلك، فالحكمة ضالّة المؤمن، أي بغض النظر عن مصدرها أو موطنها فالإحاطة بها أمر مهم للمسلم. وبالتالي عندما يعرف علماء الغرب علم الاقتصاد في أبسط تعاريفه بأنه العلم الذي يتناول حل المشكلة الاقتصادية. أو بأنه العلم الذي يجيب على الثلاث أسئلة الشهيرة: ماذا ننتنج؟ ، وكيف ننتج؟ ، ولمن ننتج؟؛

أو غيرها من التعريفات فإن ذلك لا يعني أننا سنبحث عن تعريف مختلف، ولكن لأن الاقتصاد الإسلامي من المفترض أن يكون اقتصاد قيمي فلا بد من إضافة هذا البعد عند التعريف أو عند معالجة القضايا الاقتصادية المختلفة، مع العلم بأنه في البيئة الإسلامية سوف نواجه ذات المشاكل التي تواجهها البيئة غير الإسلامية، فالاحتكار ممنوع في الإسلام، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه في دولة اسلامية (بالطبع أقصد تطبق الشريعة بحذافيرها) لن يكون هناك بعض أشكال الاحتكار والتي من الممكن أن تكون ضرورة أو تفرضها طبيعة الأنشطة المختلفة مثل الابتكار والإبداع الذي يحمى بحقوق للملكية. عندما نواجه الاحتكار لا يمكن أن نرفض التراث الاقتصادي الوضعي في معالجته، وكذلك الأمر في حالات التضخم أو البطالة أو ضعف النمو . . . الخ. فالقوانين الاقتصادية واحدة ويبقى أن نضيف إليها البعد القيمي حتى لا تتعارض مع الشريعة.

### عبدالرحيم الساعاتي

٠٢:٣٥:٤٤: لا يوجد تعريف متفق عليه لعلم الاقتصاد ونجد كل تعريف يرتبط بالمدرسة الفكرية وبالفترة الزمنية وبطبيعة المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الذي ينظر له الاقتصادي. في المدرسة الكلاسيكية البريطانية المنشأ كانت شُح عوامل الإنتاج، كانت هي المشكلة، لذلك كان المشكلة الاقتصادية هي شُح عناصر الإنتاج وأهمها الأرض فكان هو الاقتصاد عند آدم سميث وريكاردو، ولكن في عهد الاستعمار كانت الموارد الطبيعية المنهوبة متوفرة، لذلك كانت المشكلة في اختيار ماذا ننتج ولمن ننتج وكيف ننتج هي المشكلة، وهذا هو الاقتصاد

عند النيوكلاسيك، أما عند كينز فكانت البطالة هي المشكلة لذلك كانت التنظير لحل هذه المشكلة، إذًا لا يوجد تعريف صالح لكل زمان ومكان ولكل مشكلة، ومشكلة الدول الإسلامية والنامية هي مشكلة التنمية التي ليس لها مكان في أدبيات المدرسة النيوكلاسيكية التي نعتبرها بأنها الاقتصاد.

**محمد السقا**

١٣:٠٢:٤٦: التعريف العلمي للاقتصاد ليس قاصرًا على مشكلة بذاتها وانما يحاول أن يصف طبيعة هذا العلم وآلياته باختصار شديد. هذا لا يعني أن التعريف يجب أن يحيط بكل جوانب الاقتصاد، وبالتالي فإن ربط تعريف علم الاقتصاد بمشكلة زمانية أو مكانية لا يقدم التعريف الصحيح للعلم. أما مشكلة التنمية فهناك فرع مستقل قي علم الاقتصاد يتناولها بالتفصيل في ضوء النظريات الخاصة والتجارب العالمية في هذا المجال. باختصار كون مشكلة الدول الإسلامية هي التخلف الاقتصادي لا يعني أن تعريف علم الاقتصاد الإسلامي سوف يكون قاصرًا على معالجة هذه المشكلة.

بشر موفق (مداخلة مسجلة) :

تاريخ تعريف علم الاقتصاد متغير على حسب المشكلة التي عايشها من كتب عنه. وبعض الطلبة يسأل عن تعريف واضح للاقتصاد، لكن يصعب وجود تعريف واحد بسبب أن كل مؤلف يرى الاقتصاد من زاويته، لعلاج مشكلة عاصرها (مثل: كينز وضع نظريته لعلاج البطالة والتوظيف، وسميث وريكاردو لعلاج مشكلة شح الموارد والكلاسيكيون لعلاج فائض رؤوس الأموال وفائض عناصر الإنتاج)، وليست كعلم متكامل، ولا يوجد كتاب اقتصاد مثل كتب الفقه الإسلامي حيث تجمع كل الأبواب بعقلية ومنهجية واضحة مبينة، وكذلك علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يراعي هذه الإشكالية. فإذا حاولنا إيجاد تعريف للاقتصاد الاسلامي فيجب أن لا يكون علاجا لمشكلة؛ لئلا يصبح هذا التعريف لاغيًا عند انتفاء المشكلة. (وكأنه صار حكما معلَّلًا، يزول مع انتفاء العلة). بل الأصل أن يكون التعريف جامعًا مانعًا، لكنه ليس كذلك بالنسبة للاقتصاد حتى الآن كما يبدو.

**محمد السقا**

أرى ألا يجرنا النقاش إلى البحث حول ما هو التعريف المناسب لعلم الاقتصاد الوضعي. السؤال الاساسي هو هل تعريف علم الاقتصاد الإسلامي سيختلف عن تعريف علم الاقتصاد الوضعي؟ شخصيًا أرى لا، إذا أضفنا البعد القيمي للتعريف.

### عدنان الزهراني (مداخلة مسجلة):

٠٣:٤٤:٠٩: أصحاب الفضيلة :معلومٌ لديكم جميعاً أن العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي هي علاقة التخصيص ولا تكاد تجد خلافا حيال هذا. ولهذا؛ التعريف الاصطلاحي ليس سوى إضافة تخصص للتعريف اللغوي أو قل هي تخصيص للتعريف اللغوي وفق ما تم عليه الاصطلاح. فالتقييدات التي ترد على اللغة تحول المعنى اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحي، والأمر هنا هكذا. فالاقتصاد العام هو المعنى الاقتصادي الأكبر، أو المعنى الاصطلاحي الأكبر، إذا ما أضيفت إليه أوصاف أخرى تخصصه يكتسب صفة أخرى تعكس التخصيص الوارد عليه. ولهذا؛ المعنى في اللغة أوسع، والاصطلاح أضيق. وإذا ما أوردنا على هذا الاصطلاح اصطلاحا يخصصه ويشتق منه صح أننا أمام اصطلاح جديد قد أضيفت إليه إضافات ليصبح أضيق في المعنى ليكتسب حالته الخاصة. وما اتصوره ههنا في سياق ما عنه نتحدث أن الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد العام أو بمعناه العام مع تخصيصه بوصف يتعلق بما أضيف إليه وهو الإسلام؛ بمعنى أن الاقتصاد الإسلامي يختلف عن الاقتصاد العام من ناحية الغايات والمسائل والمعالجات، بحيث نضيف إليه تلك المعالجات التي ذكرت في الشرع على نحو صريح باعتبارها غايات أو طرائق في إدارة الثروة فحين يحدثني الإسلام بطريقة معينة تتعلق بإدارة الثروة ويجعلها منهجية في التعامل مع الثروة كتوجيه عام. نعم إذا ما أخذنا بهذه الصورة فهو اقتصاد إسلامي وما لم يكن بهذه الصفة فهو اقتصاد عام يعني حين يأتي الاقتصاد الإسلامي في مسالة ما من المسائل ويتناولها بطريقة لم يتعرض لها القرآن لا بإيجاب ولا بسلب لم يجعلها في إطار مبادئ أو مسارات عريضة للشريعة الإسلامية في التعامل مع الثروة فإن الإسلام لا يعتبر جزئية من الاقتصاد الإسلامي هي اقتصاد عام أو سمها ما شئت حينئذ، فمثلاً (( فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه )) هذا مبدأ يتضمن الأمر بالسعي في الأرض ،للبحث عن الرزق، فتعلق أحدهما بالآخر بحيث يحدد لنا طريقة في التعامل مع الثروة. وعليه فأي تشريعات تفرض على الإنسان قيودًا في هذا الخصوص تتعارض مع هذا المبدأ وتتعارض مع هذا الأصل ترفض وفق المعيار الشرعي؛ لأنه حدد كمبدأ أقرته الشريعة، وعلى كل هو مبدأ اقتصادي بصفة عامة، لاسيما الاقتصاد الرأسمالي لأنه يؤمن بهذه الفكرة دعه يعمل دعه يمر. فههنا نجد أنفسنا أمام اقتصاد اسلامي من جهة إقرار الشريعة لهذا المبدأ، وهذا المبدأ ليس فقه معاملات بل هو أوسع وعليه فلا يصح أن نقول إن الاقتصاد الإسلامي هو فقه معاملات بل كل فقه المعاملات اقتصاد إسلامي ولكن ليس ما هو اقتصاد إسلامي هو فقه معاملات وهكذا، فاللغة أوسع وحين يتم استعمال اللفظ بمعنى خاص ندخل على اللغة بالاصطلاح الأضيق وإذا ما أصبح الامر يتعلق بالإسلام على نحو خاص باعتباره إطارا يحدد طرائق لإدارة الثروة عندها ندخل بالمصطلح إلى الاقتصاد الإسلامي وبهذا نكون عرفنا الاقتصاد الإسلامي بشكل جيد وهكذا.

### محمد السقا

٠٣:٥٥:٥٢: هذا ما قصدته بعبارة البعد القيمي. أي بشرط ألا يتعارض ذلك مع الشريعة.

### عبدالباري مشعل

٠٤:٢٤:٠٨: نعم مشكلتنا ليست التعريف بمعنى الحد ويجب ألا نغرق في هذا البعد النظري العقيم وهذا محل اتفاق، ولكن بدلا عن التعريف، هناك مفهوم يسمح لنا بأن نحدد المقصود بأريحية. النتيجة تعريف علم الاقتصاد الإسلامي لن يختلف عن تعريف علم الاقتصاد الوضعي ولكن "مع مراعاة البعد القيمي"، والملاحظ أن البعد القيمي هو تخصيص للإجابة على (ماذا وكيف ولمن) بحيث تراعى أحكام الحلال والحرام في "ماذا" أي في نوع المادة فلا ننتج أو نستهلك أو تتداول مادة محرمة، وبحيث تراعى أحكام الحلال والحرام في "كيف" أي في وسائل الإنتاج والاستهلاك والتداول وآلياتها لأن الوسيلة إلى الحلال يجب أن تكون حلالًا، وبحيث تراعى أحكام الحلال والحرام في "لمن" أي في الغرض من الاستهلاك والإنتاج والتداول وهو مبدأ سد الذرائع أو اعتبار المآل، فلا يجوز أن تكون الأغراض محرمة ولو كانت الوسائل ذاتها مباحة. بهذه الطريقة أضفنا البعد القيمي في صلب المفهوم التفصيلي للنظرية الاقتصادية أو علم الاقتصاد. لكن من الملاحظ أن هذا البعد القيمي حدده -بشكل مسبق- النظام الاقتصادي الإسلامي وهو مستمد من علمي الحلال والحرام وعلم مقاصد الشريعة، ومن ثم إذا وضعنا حدودًا فاصلة بين مفهوم النظام ومفهوم العلم؛ فإننا نستطيع أن نعزز مفهوم حياد العلم وموضوعية أو قيمية النظام، ومن ثم موضوعية أو قيمية الظواهر الاقتصادية الناشئة في إطار نظام معين.

### محمد أنس الزرقا

٠٥:٤٦:٢٠: أجدني متفقا تماما مع د السقا. وأحسب أنني عبرت عن ذلك بالتفصيل في بحثي الذي أرسلت لكم رابطه والذي أطمع أن تلقوا نظرة عليه وتتفضلوا بالمخالفة أو التعليق أو الموافقة.

### عبدالرحيم الساعاتي

٠٦:٠١:٤٣: إن علم الاقتصاد يعتمد على قيم علمية تسمى برديام وهذه القيم تبنى على النظرة الكونية للمجتمع، للدين العلماني من هذه القيم ما يناقص القيم الاسلامية الموضوعية والتي تعني عدم الاعتراف بالوحي كمصدر للمعرفة ومنها الاعتقاد بأن الكون يسير بقوانين لا تحتاج إلى تدخل إرادة عاقلة، وهذا يستبعد

الإرادة الربانية في إدارة الكون بما في ذلك الاقتصاد، وكذلك تعريف الرشد الاقتصادي إذ لا يعتبر من الرشد التصدّق أو التضحية من أجل الغير، إحلال القيم الدينية الإسلامي محل القيم العلمانية يجعل علم الاقتصاد الإسلامي علم مستقل عن علم الاقتصاد العلماني وترقيع بعض جوانب علم الاقتصاد بتغيرات جزئية سوف لا يحقق المقاصد الشرعية من استخدام وتسخير الموارد الاقتصادية للإنسان.

٠٦:٢٢:١٥: أولًا: إن أي حقل معرفي يجب أن يحدد محل هذا الحقل والهدف من تطويره ، أي يجب أن يعرف هذا العلم وكل العلوم تعرف و تحدد موضوعاتها. إن الميوعة في تعريف علم الاقتصاد وتناقض تعريفه بين المدارس الاقتصادية لا يؤهله لأن يكون علما وهذا من أسباب إخفاقه المعرفي وعجزه عن تحقيق وظائفه في التعرف على أسباب الأزمات ومعالجتها والتنبوء بها.

ثانيًا: لم أجد علما يتكون من جزر مستقلة ومتباعدة ولا يوجد ربط منطقي بينها مثل علم الاقتصاد. لا توجد علاقة بين الاقتصاد الجزئي والكلي. نظريات النمو الاقتصادي تناقص فرضية ندرة الموارد. السياسات الاقتصادية تناقض حرية الاقتصاد ووجوب عدم تدخل الدولة. ممارسات المؤسسات الاقتصادية تناقض فرضية المنافسة الكاملة التي نفترضها في التحليل الاقتصادي.

ثالثًا : الهدف من نقد الاقتصاد هو تحفيز طلبة العلم للخروج من قوقعة وجلباب النظرية النيوكلاسيكية أو (mainstream economics) وتحطيم قدسيتها والوقوف على المدارس الأخري والاطلاع على المستجدات في الفكر الاقتصادي مثلاً (new economic thinking) لتأصيل التنظير للاقتصاد الاسلامي.

### عبدالباري مشعل

٠٦:٣٨:٥٤: تعليق على مداخلات د.عبدالرحيم الساعاتي والتوافقات الممكنة مع الأساتذة المتحاورين: شكرًا دكتور عبدالرحيم على الإثراء والتفاعل. لقد قرأت مداخلاتك أكثر من مرة وأجدني في النهاية رافعًا القبعة بكل احترام وتقدير، لقد أصابت مداخلتك ما قبل الأخيرة عدة عصافير بحجر واحد، لقد أوضحت بشكل أكبر مقصودك بما سبقها من مداخلات، وبرز فيها الاتفاق بشكل كبير مع طرح الأستاذين الكبيرين د.الزرقا ود.السقا، لقد فرقت بين المذهب والنظام والسياسة والعلم وجعلتها كلها مكونات للعلم وكانت تعرف بالاقتصاد السياسي، وبينت أن استحواذ التحليل الاقتصادي على مصطلح العلم من أعمال المدرسة النيوكلاسيكية وعلينا الخروج من هذه العباءة والتنبه إلى البرادايمز التي تشكل المذهب.

النتيجة: إذا سمحنا لأنفسنا بتوسيع دائرة مفهوم العلم ليشمل المذهب والنظام والسياسة والتحليل فإنه سيكون

علم اقتصاد الإسلامي هو نفسه علم الاقتصاد ولكن مع مراعاة الجانب القيمي الإسلامي كما قال د. السقا، أو هو نفسه علم الاقتصاد ولكن المتواصل مع الشريعة كما قال د. الزرقا، وهو نفسه علم الاقتصاد الإسلامي المستقل الذي تتناغم فروعه مع بعضها لا أن تكون متناقضة كما قال د. الساعاتي. وفي نفس الاتجاه تصب مداخلة د.جريبة.

أما مقال د. حطاب فلا ينبغي أن يُفهم بأنه علينا التوقف عن العمل لحين قيام حكومات إسلامية وفقًا لمقولة الأستاذ محمد قطب رحمه الله، بل إن تلك الحكومات إسلامية وغير إسلامية قد تبنت كثيرًا من جهودنا التي تم وصفها ذات يوم بأنها ضائعة.

لو بحثت عن مثال لمقولة "اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد" لوجدت فيما سبق خير مثال لهذه المقولة فالكل يغرف من مشكاة واحدة وعبر بطريقته عن لب المسألة.

أعتقد أن هذه المسألة قد حررت بشكل يسمح للباحثين وأقسام الاقتصاد الإسلامي بفهمها وتقويم مسارهم في ضوئها. أما من يدعون بأن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات فهم يظلمون الاقتصاد الإسلامي وطلبتهم وأقسام الاقتصاد التي يعملون فيها.

ننتظر من أقسام الاقتصاد الإسلامي أن تخرج لنا اقتصاديين إسلاميين بالمعنى الذي تفضل به الأساتذة في الحوار هنا، وليس فقهاء، لأن هذا هو الهدف من إنشاء هذه الأقسام.

بارك الله بالجميع مشاركين ومتابعين أساتذة وباحثين. وإلى مسألة اقتصادية جديدة إن شاء الله.

## عبدالرحيم الساعاتي

١٠:٥٥:٠٦: ملاحظة سريعة على مقولة: إن الاقتصاد الإسلامي لا يوجد إلا بوجود دولة إسلامية وأول من قال بها باقر الصدر، يعرِّف مارشال وهو أبو الاقتصاد بأن الاقتصاد هو ما يفعله الناس في حياتهم، وعليه إذا كنا نعتقد أننا مسلمون؛ فان الاقتصاد هو ما نفعله في حياتنا والاقتصاد الإسلامي يكون التنظير لذلك.

## عابد العبدلي

٠٩:٤٥:٤٢: مما قرأت عن تعريف الاقتصاد الاسلامي الكلام النفيس للأستاذ الدكتور عبدالرحيم فكلامه في غاية الدقة سيما أنه جامع بين الإسلامي والوضعي. وكثير من الاقتصاديين ممن ليس لديهم خلفية اقتصادية إسلامية يشكل عليهم تصور الاقتصاد الإسلامي إلا تبعًا لأن منطلقاتهم وثقافاتهم رأسمالية بحته. لَكَم أودّ أن أحرر نقطة هامة وهي أن العلم المتجرد أو البحت لا يمكن أدلجته فالعلوم لا هوية ولا جنسية بل هي تراكم معرفي تسهم فيه نتاج العقول أيا كانت ثقافاتها وأديانها. لكن القيم والأخلاق والمعتقدات تأتي في التطبيقات لهذا العلم مثل النظام الذي يلتزم به المجتمع أو الأمة. والذي أميل إليه أن الاقتصاد الإسلامي هو نظام وليس علمًا. وبالمناسبة العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد توصف بالعلوم مجازًا لا حقيقة كما هي علوم الطبيعية وهذا لأن العلوم الاجتماعية تنصب على تفسير الظواهر الإنسانية والاقتصاد يختص بالظاهرة الاقتصادية وهذه السلوكيات تخضع لعنصر العشوائية ولذلك هذه التفسيرات تنطلق من نظريات وفرضيات وليس حقائق وقوانين.

## جريبة الحارثي

١٠:٢٨:٢٤: قد يكون من المناسب التفريق بين الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الإسلامي، فالعلم يشمل الجانب التحليلي، والمذهب (قيم ومعتقدات..)، "وسأوضح سبب إدخال المذهب ضمن العلم بعد قليل". ويبقى النظام والسياسات الاقتصادية ضمن مكونات الاقتصاد الإسلامي، مع أنها قد تكون ذات علاقة بالعلم. وعليه يكون الاقتصاد الإسلامي يشمل العلم والنظام والسياسات التي تحكم الحياة الاقتصادية في ظل القيم الإسلامية.

**ملحوظات أعتقد أنها مهمة جداً:**

١. مما وفد إلينا من المفاهيم الغربية الغريبة أن "العلم يطلق على العلوم الطبيعية القابلة للقياس"، ولذلك يطلقون على كليات الطب والهندسة والعلوم الأساسية .. الكليات العلمية، ويطلقون على كليات

الشريعة و الإدارة ونحوها الكليات الإنسانية والاجتماعية، مع أن شريعتنا وتراثنا الإسلامي يطلق العلم على تلك المعارف، بل إن المقصود الأساسي بالعلم في تراثنا الإسلامي هو العلم الشرعي بمفهومه الواسع.

٢. أعتقد أن حصر العلم في المفهوم الغربي على العلوم الطبيعية له علاقة بوضعهم وتاريخهم، وفصل الدين عن الحياة، بعد الصدام بين العلم الطبيعي والمعتقدات الكنسية لديهم، وعدم إيمانهم بالغيبيات وتركيزهم على الحسيات فقط، وانتقلت تلك العدوى إلى كثير منا دون أن نشعر بخلفيتها.

٣. لذلك أؤيد ما ذكره الزملاء الكرام ووضحه جيداً أ. د. الساعاتي حول توجه المدرسة النيو كلاسيكية من الاهتمام بالتحليل الاقتصادي، وفصله عن القيم والمعتقدات، واعتباره علماً دون ما سواه، مما قد يوحي بأهمية التحليل وبالمقابل التقليل من شأن القيم والمعتقدات، ولديهم في حضارتهم ما قد يبرر لهم هذا التوجه، بخلاف الوضع في شريعتنا الإسلامية.

٤. تأييداً لما أشار إليه أ.د. الساعاتي فإننا عندما درسنا مقرر (تطور الفكر الاقتصادي)، كان يبدأ بدراسة عصر الإغريق، ثم القرون الوسطى، ثم التجاريين واهتمامهم بالتجارة متأثرين بالمصلحة الاقتصادية القومية والسيطرة الأوربية " لاسيما المملكة المتحدة" على زمام التجارة العالمية. ثم ظهر الطبيعيون في فرنسا واعتبروا الأرض وحدها هي مصدر الثروة وأعطوا الزراعة اهتماماً كبيراً، وهذا يتناسب مع الوضع الاقتصادي لفرنسا وأهمية الزراعة في الاقتصاد الفرنسي. وقل مثل في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.. والخلاصة أن كل مدرسة من تلك المدارس الاقتصادية تتأثر بدرجة أو بأخرى بالوضع والمصلحة الاقتصادية القومية للدول التي نشأت فيها تلك المدارس.

**ختاماً : خاطرتان :**

(ويعلمهم الكتاب والحكمة)، (الكتاب) العلم، ويشمل " القيم والمعتقدات، والأحكام، والتحليل" و(الحكمة) المهارات " النظام والسياسات ..." وهناك من يرى أن التحليل من المهارات.

كتب التطور والتاريخ الاقتصادي التي تدرس في كثير من جامعتنا تبدأ بالإغريق وتنتهي بالمدرسة النيوكلاسيكية حتى العصر الحديث، وإذا ذكرت العصور الوسطى (٤٧٦ - ١٤٥٣م تقريباً) فتسميها بعصور الظلام والتخلف العلمي والفكري، مع أنها لدينا كمسلمين هي عصر الرسالة الخالدة والخلافة الراشدة والأمة الواحدة، والنهضة في كل المجالات، بخلاف الحال في أوربا.

شكراً للأساتذة الفضلاء الذين أثروا هذا الموضوع، وأجد أن ثمة تقارباً في الطرح، وإن اختلفت أساليب العرض.

يضم هذا الملتقى نخبة من تخصص الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي والفقه، ولذلك يعجبني طرح الزملاء الذي يتناسب معنا، بحيث يتناسب مع المقتصد والمجتهد.

### عابد العبدلي

١٠:٠٤:٣٦: عندما نقول الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا يُفهم منه أن ما أسهم به الاقتصاد الإسلامي هو على صعيد المذهب والنظام والسياسة وأن هذه المفردات خارج مفهوم العلم، ومن ثم يبقى العلم نتاج المعرفة البشرية المتراكمة وهو خارج نطاق الأدلجة. وهذا قد يتفق مع ما ذهب إليه الأساتذة من جهة أولى تتمثل في دور المذهب والنظام والسياسة لكنه من وجه آخر يختلف اختلافًا بيِّنًا، فقد وافق الجميع على وجود مصطلح "علم الاقتصاد الإسلامي" ووضحوا مضمونه.

### محمد أنس الزرقا

١٥/١١/١٢، ١٠:٢٥:١٣: حوار طيب بارك الله لنا جميعا فيه وهذا مجلس علم على الشابكة (الإنترنت).

آمل أن أقدم لكم غدًا إن شاء الله. عدة أدلة شرعية على أن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (التي بالغ أخي د.عبدالرحيم في عرك أذنها)، فيها كثير صحيح وضروري أن يتعلمه الاقتصادي المسلم. وهذا لا ينفي وجود جوانب عديدة ناقصة أو بعيدة عن الحقيقة فيها تتطلب التصحيح والإكمال.

### عبدالرحيم الساعاتي

١٥/١١/١٢، ١٠:٢٧:٤٦: يجب أن لا نأخذ ماتصدِّره إلينا الثقافة الغربية العلمانية كمسلَّمات ، لدينا في تراثنا العلوم الفقهية وعلوم القرآن وعلوم الحديث ولدينا علم القيافة والأنساب وأيضاً علم الكهانة والسّحر ، لكل من هذه العلوم منهجيتها ومناهجها وأدواتها التي تتوصل بها الى الإنتاج المعرفي، والمعايير التي تستخدم لإثبات صحة أو خطأ هذه العلوم معايير داخلية وهي تتطور داخل الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة التي يتبناها المجتمع، المجتمع العلماني لا يعترف بالوحي لذلك لا يعترف بأي معرفة مصدرها الوحي ومنهجه في الحصول على المعرفة المشاهدة والتجربة والعقل، حسب نظرية المعرفة الإسلامية الوحي مصدر أساسي للمعرفة وهو الحق والأصدق وأيضاً المشاهدة والتجربة، لكن نحن لا نعترف بالإحساس الشخصي لمصدر المعرفة فنرفض

علوم الصوفية والكهانة والسحر لأنها غيبيات لم يرد الوحي بها، إذًا نظرية المعرفة الإسلامية تنظّم وتقرُّ العلوم الدينية والعلوم الطبيعية على الرغم من اختلاف المناهج المتبعة في كل منها.

### عبدالله قربان

١٢:٠٧:٥٦: - الاشتراكية ألغت السوق من نظامها الاقتصادي فهل ألغت التحليل؟ كيف يدار الاقتصاد وكيف تتخذ قراراته في ظل الاشتراكية؟

- التفريق بين العلم والمذهب والنظام والسياسات ضروري لرسم التصور العام ومعالمه الأساسية لكل أمة أو حضارة. لكن الإنسان وهو محور كل ذلك لا ينقسم ويتفرق وهو يتخذ قراراته. وبالتالي لا يوجد تحليل محايد خالٍ من القيم. وما أشار اليه د. الساعاتي من أهمية دراسة السلوك البشري للوصول إلى نظرية اقتصادية يصب في هذا الاتجاه. فالسلوك خليط من القيم والظرف الاجتماعي والبيئي والسياسي الخ.

### عبدالقيوم الهندي

١٢:٥٣:٥١: ملتقاكم جامعة عالمية للاقتصاد الإسلامي، يحاضر في هذه الجامعة الافتراضية أكثر من ٦٠ عالم وأستاذًا خبيرًا، وما يُطرح هنا يحظى باهتمام كبير من طلبة الدراسات العليا، ويُنقل لعشرات المجموعات هنا وهناك ليستفيد منها المئات حول العالم، ولله الحمد والمنَّة.

### عبدالباري مشعل

١٢:٥٥:٢٨: نعم أخي الأستاذ عبدالقيوم أحسنت فهذا بعض المتوقع من هذا المجمع العلمي الفريد.

### محمد السقا

١٥:٢٣:٥٤: سلمك الله اخي د عبد الباري. نعم كل هذا ما اختصرته في عبارة مع (مراعاة البعد القيمي). هذا بالطبع يمتد الى الجوانب النظرية والأبعاد التطبيقية مع مراعاة أن الواقع الاقتصادي في إطار إسلامي لن يكون مثاليًا كما نفترض. فمثل هذا الواقع لم يوجد ولن يوجد بسبب طبيعة البشر. ومن ثم فإن كافة المشكلات التي قد تواجه البيئة غير الإسلامية مرشَّحة أيضا للتكرار في المجتمع الإسلامي ومن هنا فان الاستعانة بالسياسات التي تم تطويرها في إطار الاقتصاد الوضعي تصبح ضرورة مع مراعاة البعد القيمي مرة أخرى عند التطبيق.

١٦:٣٠:١٥: أخي د الساعاتي: ما أفرزته الثقافة الغربية ليس كله غثًا فمنه الغث ومنه السمين، ويجب ألا ندير ظهرنا لما ينتجه الغرب من حضارة وفكر فهو نتاج عقول جبّارة وبحث علمي رصين وتجارب واقعية بعضها نادر ونحن وراء كل فكر نافع.

### عبدالرحيم الساعاتي

١٦:١٤:٣٦: دكتور محمد السقا: نحن تتلمذنا على أيدي الغرب وعلومنا الاقتصادية مصدرها الغرب وهم قادوا التطور المعرفي ولايزالون، نحن لا ننكر فضلهم ولكن امتلكنا أدوات ووسائل الإنتاج المعرفي، والاقتصاد وبشهادة علماء الاقتصاد الفائزين بجوائز نوبل يمر بأزمة معرفية وهم يقودون جهود إعادة صياغة علم الاقتصاد ليصبح إنسانيًا وأخلاقيا وهم ينسفون كلَّ ثوابت المدرسة النيوكلاسيكية لتحقيق ذلك، إذا كان الاقتصاد يجب أن يكون إنسانيا وأخلاقيا فرسولنا بُعث ليتمم مكارم الأخلاق بالهدي الرباني لذلك يجب أن نكون جزءًا من هذا الحراك العالمي إن لم نقد الجهود لبناء الاقتصاد الأخلاقي والإسلام بعث لهداية العالمين وليس العرب فقط، ونقدي للاقتصاد النيوكلاسيكي يهدف إلى تشجيع طلاب العلم ليكونوا جزءًا من هذا الحراك العالمي.

### عبدالباري مشعل

١٦:٥٢:٤٦: تعليق على مداخلة الدكتور عبدالله قربان: رغم شُح الكتابات التي تصور آلية عمل السوق في الاقتصاد السوفييتي أو الصيني في بداياته إلا أن الاشتراكية لم تبلغ مناها في إلغاء آلية السوق والتوصل إلى مبدأ "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته" وإنما الذي بدا من تطبيقاتها في الاتحاد السوفيتي وتوابعه هو التحول إلى رأسمالية الدولة من خلال التأميم بدلًا عن رأسمالية الفرد فآلت المصانع الخاصة إلى ملكية الدولة. ولعل أحد الأساتذة يثري هذه النقطة.

أما تعليقكم بشأن تعريف علم الاقتصاد فأعتقد أنه يعزز وجود "علم الاقتصاد الإسلامي" وفي مقدمته التحليل الاقتصادي "الذي يراعي القيم" للسلوك الاقتصادي للإنسان، لأن التصرفات الاقتصادية لا تعود إلى دوافع مادية بحتة وإنما هي انعكاس لأبعاد قيمية واجتماعية وسياسية تحيط به.

ولعلنا نضيف إلى المصطلحات التي يمكن استنتاجها من هذه المداخلات الثرية مصطلح "التحليل الاقتصادي القيمي" وهو في نظري يلخص النتيجة التي نريد إضافتها إلى علم الاقتصاد الوضعي ولعلنا بهذا المصطلح ومضمونه نشارك الجهود المبذولة في إعادة صياغة علم الاقتصاد.

### عبدالرحيم الساعاتي

١٧:٠٧:٥٨: الاشتراكية ألغت السوق وألغت السلوك الاقتصادي محل التحليل واستبدلته بالتخطيط المركزي واستخدمت مصفوفة ليونتيف لجداول المدخلات والمخرجات كأداة لحصر المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة لإنتاج المخرجات التي يحتاجها الاقتصاد، وأجابت اللجنة المركزية للتخطيط على الأسئلة ماذا وكيف ولمن ننتج، إذًا الدولة هي التي تقرر ماذا يجب أن يستهلك المجتمع وهي تمتلك عوامل الإنتاج وتقرر كيف يتم الإنتاج وهي التي توزع الإنتاج كلًا حسب حاجته.

### جريبة الحارثي

١٧:١٤:٣٨: تطور مفهوم السوق من كونه بقعة جغرافية يلتقي فيها البائعون والمشترون إلى مفهوم اقتصادي أوسع ليشمل التقاء رغبات البائعين أو المنتجين مع رغبات المشترين أو المستهلكين، ولا يشترط أن يتم ذلك في مكان محدد يُطلق عليه السوق. وعليه فهل ألغت الاشتراكية السوق أم ألغت آلية السوق ليحل محلها التخطيط المركزي؟

ومن جهة ثانية، فإنه قد يكون من الأنسب أن نقول حلت محل رأسمالية الفرد رأسمالية الحزب الاشتراكي، لأن رأسمالية الدولة تشمل الشعب، بالمفهوم السياسي للدولة.

١٧:١٥:٥٠: والشعوب في ظل الاشتراكية كانت محرومة بينما يتمتع أعضاء الحزب بمزايا عديدة.

### عبدالرحيم الساعاتي

١٧:٢١:٠٤: إلغاء السوق في النظام الاشتراكي هو افتراض نظري ولكن في الواقع كل النظم كانت نظمًا مختلطة بعضها أقرب إلى النموذج النظري الاشتراكي مثل الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه وكوريا الشمالية، وبعضها أقرب إلى النموذج الرسمالي النظري مثل أمريكا.

### عبدالباري مشعل

١٧:٣٣:٣٥: أصبحت كلمة السر في هذا الحوار العلمي الشيق "مع مراعاة البعد القيمي"، سلمت أستاذنا المحترم د. محمد السّقا.

## بشر موفق

٢٠:٣٥:٢١: النتيجة بإيجاز هي: اشتراكية الفقر بدلا من اشتراكية عوامل الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

## عبدالله قربان

٢٢:٣٦:٥٨: اذاً الاشتراكية تستخدم التحليل الاقتصادي (قوى العرض والطلب مثلاً) لكنها بعد أن تضخ في عروقه قيمها (استهداف الشيوعية من خلال المساواة الخ).

فلأن "التحليل" - وهو أداة محايدة - يقوم به الإنسان - وهو غير منحاز لقيمه - فالنتيجة أن القيم والمبادئ كالهواء لا يمكن إلا أن تكون ممزوجة بكل ما يقوم به الإنسان.

٢٢:٥٠:٠٤: ثم إن الاشتراكية هي المقابل المكمل للرأسمالية ، فالأولى تدعي أن الأخرى ستؤول إلى شيوعية آخر أمرها. وعلى مستوى الواقع والتطبيق نجد أن كل نظام أخذ من الآخر، لنجد ما يسمى بالنظام المختلط. فهما يلتقيان كثيرًا في مستوى الجذور. مثل تحييد الدين في الحياة وعلاقة الرجل بالمرأة وأولوية المادة في حياة الإنسان.

## عبدالرحيم الساعاتي

٢٣:٠١:٢٨: لا يمكن مراعاة القيم الإسلامية في منظومة قائمة على قيم علمانية مثل قولنا: الخمر الحلال والربا الحلال أو الزنا الحلال، إن استبدال القيم الرأسمالية بقيم إسلامية يؤدي إلى منظومة مستقلة لها منظور كوني وأهداف كلية مختلفة، استبدال مسمى الفائدة بمعدل الربح لا يجعل الفائدة جائزة، لأن الفائدة هي الزيادة في مبادلة نقد حال بنقد آجل، والربح يكون الفرق بين الإيراد والتكلفة، والعبارة الصحيحة تكون إحلال القيم الإسلامية محل القيم العلمانية.

٢٣:١٣:٢٧: في مثال النظام الاشتراكي استبدلت القيم الراسمالية بالقيم الاشتراكية واستوجب ذلك تغيير المنظومة الاقتصادية فلا يوجد حرية اختيار ولا يوجد سوق ولا عرض ولا طلب ولا أسعار وإنما تحدد الدولة ما يحتاجه الفرد أو العائلة وتوزع عليهم بطاقات التمويل ليحصلوا عليها من مراكز التمويل. وفي المقابل يجب على العامل أن يقوم بالعمل الذي تطلبه الدولة، لا يوجد اختيار لنوع العمل المقدَّم ولا للسلعة المطلوبة ،لا يرتبط الدخل بحجم ونوع العمل ولا يوجد حافز لزيادة أو كفاءة العمل وهو العامل الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وهذا يؤكد على أن تغير القيم يستلزم تغيير المنظومة.

٢٣:١٦:٠٨: على المستوى النظري هناك فرق كبير بين النظامين وعلى على مستوى التطبيق كما أشار الدكتور عبدالله كل النظم نظم مختلطة.

٢٣:٢٥:٥٦: تعلمنا من أستاذنا الدكتور أنس الزرقاء أنه "وإن كانت أدوات التحليل محايدة مثل المنحنيات والمعادلات والنماذج القياسية إلا أن التحليل نفسه غير محايد" لأنه يوجَّه لإثبات أو نفي مقولات هي في صلب قيم النظام الرسمالي، قيم النظام تحدِّد ما هو الرشد الاقتصادي وتحدِّد نظريًا طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والكمية المعروضة أو المطلوبة من الاستثمارات ونستخدم الاقتصاد القياسي والمنحنيات للتحقق من هذه العلاقة، الأدوات كانت محايدة ولكن التحليل كان متحيزًا للقيم الرأسمالية التي بنت نظامها الاقتصادي على الربا.

٢٣:٢٩:٤٨: الرأسمالية والاشتراكية خرجت من رحم العلمانية لذلك هي تشترك في نفس القيم ولكن تختلف في المناهج والطرق لتحقيق أهدافها.

في هذا المؤتمر (https://socfinance.wordpress.com/author/ianam29/) يبحث الغرب في قيمنا ما يرشده الى الحق. هذا ما كنت أعنيه حينما قلت: إن الغرب يبحث عن بديل أخلاقي لحل المشاكل والأزمات الاقتصادية العالمية، إن الله سوف يحاسبنا عن تقصيرنا في تبليغ قيمنا الإسلامية التي تجنب البشرية الفساد الذي ينشره الإنسان في البر والبحر بوضعه قيمًا مادية تشبع غرائزه المادية. إخواني طلبة العلم: ساهموا في تبليغ القيم الإسلامية في الاقتصاد للعالم فإن المساهمة في هذا الحراك فرض عين عليكم.

## نهاية الحوار

## وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

# ISLAMIC ECONOMICS INSTITUTE

The Islamic Economics Institute is an academic institution seeking to contribute effectively to build a global economic thought which would realize welfare and social justice by creating an active research environment, in which the Institute's resources are mustered, to realize a pioneering academic status and create pioneering generations in the field of Islamic Economics.

In (1976) King Abdul Aziz University (KAU) organized the first international conference on Islamic Economics in the world in which a number of Finance Ministers of Muslim Countries participated, (along) with a number of Shar'ah scholars and economists. The Conference came up with number of recommendations, including the establishment of a research centre in Islamic Economics at KAU. In 1977, the University responded positively to the recommendation by establishing Islamic Economics and Research Center (IERC).

Ever since its establishment, the Centre has been consolidating its research status; KAU built for it a strong Research infrastructure, such as library, a journal and sound academic reputation.

After 35 years of academic research, the University took an important decision to expand the scope of the Centre’s activities to include education and training. In 2011, the Centre was transformed into the Islamic Economics Institute.Since 2010, the Islamic Economics Institute published 32 books, 80 papers by its researchers and almost 40 papers by its journal. IEI’s researcher were able to present about 80 papers in different conference around the world, while organizing 30 lectures, seminars and conferences in Jeddah, Madrid and Paris. It also organized more than 160 weekly and monthly seminars, of which some were through videoconference. IEI provided supervisors and examiners to 30 MA thesis or research project. In training, IEI was able to deliver 11 programs in different topics such as actuarial science, Islamic banking and finance and feasibility study. About 130 trainees (students and executives) attended these programs.

http://iei.kau.edu.sa
facebook.com/MhdAlaqtsadAlaslamy
@iei_kau
youtube.com/ieikau
@iei_kau

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك عبد العزيز
معهد الاقتصاد الإسلامي
ت: ٦٤٠٠٠٠٠ – ف: ٦٤٠٣٤٥٨
ص.ب: ٨٠٢١٤ جدة ٢١٥٨٩

King Abdulaziz University - Islamic Economics Institute
P.O.Box: 80214 Jeddah 21589 Saudi Arabia -Tel.: 6400789 - Fax: 6403458